بسم الله الرحمن الرحيم

Sultanate of Oman

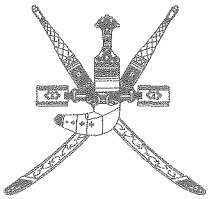

سلطنة عمان

كلمـــــة
سلطنـــة عُمـــان

يلقيهـــا
معالي يوسف بن علوي بن عبدالله
الوزير المسؤول عن الشؤون الخارجية

أمـــــام
الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثامنة والستين

نيويورك
٣٠ سبتمبر ٢٠١٣م

يرجى مراجعة النص عند الإلقاء

Permanent Mission of the Sultanate of Oman to the United Nations
3 Dag Hammarskjöld Plaza 305 East 47th Street, 12th Floor, New York, NY 10017 Tel: (212) 355-3505 Fax: (212) 644-0070

كلمة سلطنة عمان أمام الدورة

الثامنة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة

معالي الرئيس،

يطيب لنا، في مستهل هذه الكلمة، أن نتقدم إليكم وإلى بلدكم الصديق جمهورية أنتيجوا وباربودا بأسمى عبارات التهاني لإنتخابكم رئيساً للدورة الثامنة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة، متمنين لكم التوفيق والنجاح في مساعيكم، ومؤكدين لكم استعداد وفد سلطنة عُمان للتعاون معكم ومع سائر وفود الدول الأعضاء لبلوغ الأهداف المنشودة.

كما لا تفوتنا الفرصة أن نعبر عن شكرنا وتقديرنا لسلفكم معالي فوك جريمتش من جمهورية صربيا الصديقة على حسن ادارته للدورة السابقة للجمعية العامة للأمم المتحدة، وأن نسجل إشادتنا بالجهود التي يبذلها معالي الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون لتعزيز دور المنظمة وتطوير آليات عملها بما يمكنها من الاستجابة لتحديات الحاضر ومستجداته والاستعداد الأمثل للمستقبل.

معالي الرئيس،

لقد حققت الأمم المتحدة، على مدى سنوات منذ نشأتها في عام ١٩٤٥م، العديد من الانجازات والنجاحات التي ساهمت في جعل عالمنا أكثر أمناً واستقراراً، إلا أن التطورات المتسارعة التي يشهدها العالم، والمتمثلة في الزيادة المضطردة في عدد السكان، وفي ارتفاع الطلب العالمي على الطاقة والموارد الطبيعية، فضلاً عن التطور الهائل في وسائل الاتصالات والتقنيات أدت إلى بروز عدد من الصعوبات التي تستدعي تضافر الجهود لاقامة تعاون أكبر بين حكومات الدول لتتمكن من معالجة تلكم الصعوبات وايجاد الحلول المناسبة لها، الأمر الذي يتطلب بالضرورة تمكين هذه المنظمة وسائر الأجهزة التابعة لها لتكون أكثر قدرة على الايفاء بمتطلبات العالم، وأسرع تجاوباً لتطوراته المتنوعة، وأوفى سنداً لقضاياه الحيوية والملحة.

معالي الرئيس،

إن التحديث والتطوير والتغيير هي من سنن الحياة، إلا أن تحقيق ذلك يجب أن يكون موازيا لضمان الأمن والاستقرار، ومن خلال التعاون بين الجميع بما يحقق أهداف التنمية المستدامة.

إن الأحداث التي شهدتها عدد من دول منطقة الشرق الأوسط مؤخراً إنما أتت بدوافع حقيقية في ضوء الصعوبات التي تواجهها شعوب المنطقة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي نظراً لتراجع قدرة الأجهزة في تلك الدول على الاستجابة الكاملة لاحتياجاتها ومتطلباتها.

وعلى الرغم من الخسائر في الأرواح والممتلكات التي لحقت بتلك الدول إلا أن الانفراج الحاصل في التوجه نحو الاستقرار وإعادة ترتيب إقتصاديات هذه الدول لهو أمر يتطلب تضافر الجهود ويستحق الدعم والتأييد.

إن بلادي ترحب بالجهود التي بذلتها الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الروسي للوصول إلى إتفاق يتيح الانتقال من حالة الحرب والاقتتال في الجمهورية العربية السورية إلى مرحلة الحوار والمفاوضات بين مختلف قوى المعارضة والحكومة السورية، ونعتقد أنه من بين الأولويات التي ينبغي على المجتمع الدولي أن يسعى إلى تحقيقها بالاضافة إلى السيطرة على الأسلحة الكيميائية هو وقف الحرب وذلك حقناً لدماء الشعب السوري.

كما ندعو المجتمع الدولي إلى القيام بواجباته للتخفيف من المعاناة الانسانية عن اللاجئين والنازحين السوريين، وتؤكد بلادي على إستمرار برنامجها لإغاثة النازحين السوريين في المملكة الأردنية الهاشمية لحين إنتهاء هذه الأزمة.

ونود أن نعرب عن ترحيبنا بالتطورات الايجابية التي تشهدها الساحة الصومالية، وبالجهود التي يقوم بها فخامة الرئيس حسن شيخ محمود لإعادة بناء الدولة الصومالية، آملين أن يتمكن الأشقاء في جمهورية الصومال الفيدرالية من ترجمة برنامج الإصلاح السياسي والإقتصادي الذي نال دعم المجتمع الدولي.

معالي الرئيس،

من القضايا الدولية الهامة التي لم تجد طريقا للحل على الرغم مما بذل ويبذل من جهود وما تحقق من اتفاقات من خلال المفاوضات المباشرة بين حكومات إسرائيل المتعاقبة ومنظمة التحرير الفلسطينية، القضية الفلسطينية التي تعتبر حجر الزاوية لأي سلام في منطقة الشرق الأوسط. وفي هذا الاطار، تؤيد بلادي الجهود التي يبذلها الرئيس الأمريكي باراك أوباما ووزير خارجيته جون كيري نظراً لما تمثله من فرصة لسائر شعوب المنطقة لإقامة سلام يفضي إلى تطور اقتصادي واجتماعي ينعش آمال شعوب المنطقة في التعايش السلمي لبناء شرق أوسط يساهم بايجابية في الحضارة العالمية.

معالي الرئيس،

ما فتأت بلادي تساند المبادرات الهادفة إلى جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى، وذلك إدراكاً منها بخطورة هذه الأسلحة على أمن واستقرار الدول والمنطقة والعالم.

ومع تأكيدنا على حق الدول في الاستفادة من الطاقة النووية للأغراض السلمية، إلا أنه حري التنويه بأن إنهاء هذا الخلاف لا يأتى عن طريق السياسات والممارسات القسرية كالعقوبات وغير ذلك من التدابير التي لها حدود عندها تضعف فعاليتها، بل من خلال الدبلوماسية الخلاقة التي يمكن أن تساعد جميع الدول على الاستفادة من الطاقة النووية في الجوانب السلمية.

وعلى صعيد آخر، نأمل أن يتمكن المجتمع الدولي لاسيما الدول الوديعة لمعاهدة عدم إنتشار الأسلحة النووية من إقناع سائر الدول في منطقة الشرق الأوسط للانضمام للمعاهدة وإخضاع منشآتها النووية لنظام الرقابة الشامل الذي تشرف عليه الوكالة الدولية للطاقة الذرية ما قد يساهم في بلوغ عالمية المعاهدة وجعل منطقة الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى، وهو هدف يستحق كل الدعم والتأييد من جميع الدول لاسيما من الدول الكبرى.

ونعرب عن أسفنا لعدم عقد المؤتمر الدولي الخاص بمنطقة الشرق الأوسط تنفيذا للقرار الصادر عن مؤتمر المراجعة لمعاهدة عدم إنتشار الأسلحة النووية، حيث أن عدم تأييد بعض الأطراف لعقد هذا المؤتمر إنما يعبر عن عدم فهم لظروف وغايات وتطلعات شعوب منطقة الشرق الأوسط.

معالي الرئيس،

في ضوء إلتزامنا بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، نود أن نعلن عن بلوغنا الأهداف المحددة بجميع مؤشراتها، حيث جرى مؤخراً الإعلان عن تحقيق السلطنة للهدفين الرابع والخامس بنسبة بلغت ١٠٠%.

أما في مجال حماية البيئة وصون الطبيعة، حرصت بلادي ومنذ بزوغ فجر النهضة المباركة بقيادة حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم ـ حفظه الله ورعاه ـ على إدماج قضايا البيئة ضمن خططها وأهدافها التنموية بما يتوافق والإستراتيجية الوطنية لحماية البيئة لتحقيق التوازن بين الوصول إلى مستويات تنموية عالية قابلة للاستدامة وبين المحافظة على البيئة.

كما حرصت بلادي على مشاركة المجتمع الدولي إهتماماته بقضايا البيئة وصون الطبيعة، حيث شاركت في العديد من المؤتمرات الاقليمية والدولية المعنية بالبيئة، والتي من بينها المؤتمر الثامن عشر للإتفاقية الإطارية للتغير المناخي الذي عقد في دولة قطر الشقيقة في ديسمبر ٢٠١٢م، ونتطلع إلى المشاركة في المؤتمر التاسع عشر المؤمل عقده ـ بإذن الله تعالى ـ في مدينة وارسو في نوفمبر من العام الجاري.

معالي الرئيس،

إن العلم والمعرفة حق للبشرية جمعاء ، وأن التطورات الهائلة التي تحققت على مدى السنوات في تطبيق وإستخدام التقنيات الحديثة أضحت من الأدوات الضرورية للحياة اليومية للانسان ضمن إبداعاته الفكرية والعلمية، ومن هنا عملت بلادي ، بخطى ثابتة ، على مواكبة التطور المعرفي استجابة للاحتياجات الحالية واستشرافاً للتطلعات المستقبلية، حيث أنشأت العديد من المجالس والمراكز التي تشجع على البحث والتطوير، وعلى العلم والمعرفة

والابتكار، ومن أبرزها مجلس البحث العلمي، ومركز الإبتكار الصناعي، والمركز الوطني للاعمال، وواحة المعرفة، علاوة على مركز الشرق الأوسط لأبحاث تحلية المياة.

كما تعكف بلادي على وضع الخطوط العامة لاستراتيجية وطنية جاذبة للبحث والتطوير وللعلم والمعرفة، وتوطين التكنولوجيا الجديدة، بما يشجع الشباب العُماني ويمكّنه من الإنخراط في التخصصات والمهن التي ترتكز على العلوم والتقنية بأنواعها وتطبيقاتها. وفي هذا الإطار فإننا نرحب بمزيد من التعاون والاستثمار والشراكة المثمرة مع سائر المراكز والجامعات والمؤسسات والصناعات المتخصصة في القطاعين العام والخاص، محليا وإقليميا ودوليا، والاستفادة من موقع عُمان وتوجهاتها كبوابة رئيسية وجسر متين للمعرفة والانتاج والتجارة، للأسواق الإقليمية والعالمية.

وختاماً، معالي الرئيس، نأمل لهذه الدورة كل التوفيق والنجاح، وبأن تتمكن من الخروج برؤية واقعية متجددة، وزخم متقد مواكب للعصر وتطوراته، وتوجهات تحترم تطلعات الأجيال والشعوب وتعمل على تحقيقها.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،